معايير الجدارة الائتمانية للزبائن وأثرها في سيولة المصارف التجارية العراقية الخاصة (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة)

Standards of creditworthiness of customers and their impact on the liquidity of Iraqi private (Applied research in a sample of Iraqi private commercial banks)

محمد أحمد خضير ديوان الرقابة المالية الأتحادي Mohammedah19782@gmail.com

أ.م.د. فيحاء عبدالله يعقوب جامعة بغداد /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.ig

المستخلص :

تُعد معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن أهم الأدوات التي تستخدمها المصارف التجارية الخاصة في منح تقييم أئتماني ملائم لكل زبون ، وعليهِ كانَ لها الدور البارز في بيان درجة الملاءة المالية للزبون المحتمل قبل منحهِ الأئتمان المطلوب ، وخلصت مشكلة البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطةَ بين معايير الجدارة الائتمانية للزبائن والسيولةَ المصرفية للمصارف ، وجاءت أهم أهداف الدراسة في تسليط الضوء على دور أستخدام معايير الجدارة الائتمانيةَ كأداة للتحليل الائتماني للزبائن من قبل المصارف التي تُساعد في تقليل المخاطر الأئتمانية وبالتالي زيادة السيولةَ المصرفية ، وقد أعتمدت الأستبانة التي وزعت على موظفي المصارف عينة البحث التي كانَ عددها (٨) مصرف ، أضافةٍ الى تحليل البيانات المالية لتلك المصارف والمدرجةَ في سوقّ العراق للأوراق المالية كأداة في جمع البيانات المتعلقة بالبحثْ ، وقد إفرزت التحليلات الأحصائية عدداً من النتائج لعل إبرزها وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائنْ والسيولةَ في المصارف التجاريةَ الخاصةَ ، وتوصل البحث إلى جملة من الإستنتاجات أهمها عدم أصدار تعليمات من قبل البنك المركزي العراقي تحددْ بموجبهِ النموذج الخاص بمعايير الجدارة الأئتمانية للزبائن لغرض أعتمادهُ من قبل جميع المصارف التجارية في العراق ، ومن ثم أوصىَ البحث بجملة من التوصيات التي يستدعي الأمر إن تُأخذ بها الجهات المختصة الأجراءات المناسبة .

الكلمات المفتاحية : معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ، السيولة ، المصارف التجارية الخاصة .

Abstract:

Customers' creditworthiness standards are the key means employed by private commercial banks in assigning a suitable credit assessment for each customer. Accordingly, it had an instrumental role in indicating the degree of solvency of the potential customer before granting the required credit. The research problem reveals the nature of the relationship between the criteria of customer's creditworthiness and banking liquidity. The most critical objectives of the study shed light on the role of using creditworthiness criteria as a tool for credit analysis of customers by banks that help reducing credit risks and thus increase banking liquidity. The questionnaire that was distributed to bank employees, the research sample, which was (8) was adopted. A bank, in addition to analyzing the financial statements of those banks listed in the Iraq Stock Exchange as a tool in collecting data related to research. The research reached a number of conclusions, the most important one is that the Central Bank of Iraq did not issue instructions according to which the model for creditworthiness criteria for customers was determined for the purpose of adoption by all commercial banks in Iraq, and then the research recommended a set of recommendations that need to be taken. The competent authorities take appropriate measures

Keywords: (criteria, customer's creditworthiness, liquidity, private commercial banks).

المقدمـــــة:

حازَ موضوع الجدارة الائتمانية لزبائن المصارف التجارية أهميةَ كبيرة ، وهو مايعتبر شكل متطور من أشكال التحليل الائتماني ، حيث تُعد مؤشرات الجدارة الائتمانية مقاييسْ تقييم مستوىَ وأحتملاتْ حدوث المخاطر الائتمانية المتمثلة بعدم سداد المقترض لقيمة القرض والفائدةَ المستحقْة عليه ، ويهدفْ هذا البحث ليركز على دور معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن في التأثير على السيولةَ المصرفية للمصارف التجارية الخاصة من خلال التقليل من القروض المتعثرةَ ، أما اهمية البحث فمن خلال عد هذه الدراسة من الدراسات النادرة في القطاع المصرفي العراقي التي تتناول معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن لأول مرة في العراق من جانب والسيولة المصرفية من جانبٍ أخر في الأعمال المصرفية ، قسم المبحث الأول إلى منهجية البحث التي سيتم من خلالها التنويهْ إلى مشكلة البحث وأهميتهِ وأهدافهِ ، ومن ثم التعرف على فرضيات البحث والأشارة إلى حدود عينة البحث ، أما المحور الثاني منهُ فهو جملةَ من الدراسات السابقة التي أغنتْ البحث بالمعلومات النظرية والعلميةَ ، أما المبحث الثاني فتمثلْ بالإطار النظري للبحث إذ جاءَ في المحور الأول منهُ دراسة معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن وتطرقَ المحور الثاني إلى السيولةَ في المصارف التجارية ، إما المبحث الثالث من هذا البحث فهو أطار عملي لإثبات وجود كل من مشكلة وفرضية البحث وأخيراً تم تعيينْ جملة من الأستنتاجات واقتراح التوصيات الملائمة لها في المبحث الرابع من البحث .

المبحث الاول – منهجية البحث والدراسات السابقة

المحور الأول- منهجية البحث

أولاً – مشـــكلة البـــحث : تـم أيجـاد مشـكلة البحـثْ مـن الـدور الـذي تؤديـهِ معـايير الجـدارة الأئتمانيـة للزبـائن فـي تحديـد السـيولةَ للمصـارف التجاريـة مـن خـلال التشـديد فـي دراسـة تلـكَ المعـايير والـذي يـؤدي الـى التقليـلْ مـن حجـم القـروض المتعثـرةَ ، لـذا مـن الممكـنْ توضـيح تلـك المشـكلة مـن خـلال التـساؤل الآتـي : مـاهي مسـاهمة معـايير الجـدارة الائتـمانية فـي عمليـة تقيـيم الزبـائن قبـل المـوافقة علـى قـرار مـنحهم الائتـمان للتقليـل مـن تعثـرهم فـي سـداد القـروض وبالتـالي التـأثير على السيولةَ المصرفية .

ثانيـــاً – أهمـــية البحـــث :يتـناول البحـث أحـد المواضـيع الضـروريةَ فـي العمـل المصـرفي وهـو الجـدارة الأئتـمانية للزبـائن وأظهـارْ تأثيرهـا فـي سـيولةْ المصـارف التجاريـة ، فضـلاً عـن أهميـة جمـع المـعلومات ودراسـة معايـير الجـدارة الأئتمانيـة للزبائن قبل أتخاذ قرار مَنح الأئتمان .

ثالثاً- أهداف البحث :أن الأهداف التي يسعىَ البحثْ الىَ تحقيقها ، تتمثلْ بالأتي :

١- تسليطّ الضوء علىَ أهمية معايير الجدارة الائتمانية المعتمدةَ من قبل المصارف في تقييم الزبائن .

٢- الكشـفْ عـن طبيعـةَ العلاقـةْ الرابطـةَ بـين معـايير الجـدارة الائتـمانية للزبـائن والسـيولة للمصـارف التجاريـةَ الخاصة.

رابعاً- فرضية البحث:أرتكز البحث على الفرضيات الرئيسية التالية ، وكما يلي :

١- الفرضية الرئيسية الاولى القائلة :

أ- فرضية H0: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ونسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث) .

ب- الفرضية H0: (توجد علاقة تاثير ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ونسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث) .

٢- الفرضية الرئيسية الثانية القائلة :

أ- فرضية H0: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ومؤشر السيولة النقدية في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث) .

ب- فرضية H0: (توجد علاقة تأثير ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ومؤشر السيولة النقدية في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث) .

خامسا : حدود البحث:

١- الحدود المكانية : تتمثل في عينة من المصارف التجارية الخاصةَ المدرجة في سوقْ العراق للأوراق المالية والبالغّ عددها (٨) مصارف ، وتتمثل بـ (مصرف سومر ، مصرف المتحد ، مصرف الأستثمار ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف أشور ، مصرف بغداد ، مصرف الأهلي) .

٢- الحدود الزمانية : ابتدأت من سنة ٢٠١٥ الى غاية سنة ٢٠١٩ .

المحور الثاني :

أولاً- الدراسات السابقة

الباحث والسنة	**١. دراسة (عبد الهادي ، ٢٠١٦)**
عنوان الدراسة	دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية أتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجاريةَ في سورية .
أبرز الاهداف	التعرف على كيفية تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء ، وبيانْ فيما إذا كانَ هناكْ أختلاف في تقييم الجدارة الائتمانية بين المصارف .
أبرز النتائج	أن جميع معايير الجدارة الائتمانية للعميل مهمة في عملية إتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية .

الباحث والسنة	**٢. دراسة (Mohamad , 2016)**
عنوان الدراسة	**Determinants of Banks Liquidity: Empirical Evidence on Turkish Banks .** محددات سيولة المصارف : أدلة تجريبية على المصارف التركية
أبرز الاهداف	أستكشاف أهم العوامل المؤثرةَ على السيولةَ للمصارف التركية ، أضافةٍ الىَ دراسة تأثيرْ حجمّ المصارف على حجم السيولةَ في المصارف التركية .
أبرز النتائج	أهمية المستوىَ الأمثل للأصول السائلةَ في المصارف وأتباع سياسات مرنةَ من قبلّ البنك المركزي التركي .

ثانياً- مجالات الأستفادة من الدراسات السابقة : أفادت هذه الدراساتـ البحث في الاطلاع على منهجياتها ، وبالتالي سهلتّ الطريق أمام الباحث في بناء الإطار النظري للدراسة ، والأطلاع على أهم الأساليب الأحصائية المستخدمة في البحوث السابقة ، وما توصلت اليه تلكَ الدراسات من نتائج وتوصيات .

المبحث الثاني – الاطار النظري للبحث

المحور الاول : معايير الجدارة الأئتمانية

أولاً– مفهوم معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن :

هي جمعْ المحلل الائتماني في المصرف المعلومات المطلوبةَ من المقترضّ ، من أجل أجراء التحليل الائتماني لتقييم المقترض المحتمل ومن ثم تقديم توصيةٍ للمضي قدماً في منح القرض أم لا **(Apostolik , et al , 2009 ; 120)**.

وتطرقَ **(Motwani , et Al , 2018)** الىَ الجدارة الائتمانية بأنها تقـــييم يحددّ بموجبهِ أحتمالية تخلف المقترض عن الوفاء بالتزامات ديونهِ .

ويرىَ الباحث في تعريف الجدارة الائتمانية بأنها :

دراسة لتشكيلة من العوامل الماليةَ والشخصيةَ للزبون الهَدف منها الكشف على قدرة الزبون في السداد للألتزامات المستقبلية ، وذلك طبقاً للشروط التي يتوافق عليها مع المصرف من حيث الدفعات والتوقيتات .

ثانياً– أهمية معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن :

أن من أهم بواعث دراسة الجدارة الائتمانية للزبائن هي مايلي :

١– أنشاء علاقةَ أئتمانية جديدةَ بين المصرف والمقترض .

٢– وسيلةَ فعالةَ لتقليل الخسارة المترتبة عن تعثر القروض نتيجة التوسع في منح القروض (العمار و قصيري ، ٢٠١٥ : ٣٢٣) .

٣– التقليل من مخاطرْ الائتمان نتيجةَ الاختيار الحذر في أختيار المقترض .

٤– الرقابةَ الفاعلةَ على أستغلال الائتمان الممنوح للزبون (بن شنب ،٢٠٠٨: ٨٢) .

ثالثاً – نماذج الجدارة الائتمانية :

يوجد العديد من النماذج الخاصة بالجدارة الائتمانية والتي تتمثل بـ **(3cs ، 4cs ، 5cs، 5ps،18cs)** ، وسيتم التطرق هنا الى نموذج **5cs** بشئ من التفصيل لأنه يستخدم من قبل معظم المصارف لقياس الجدارة الائتمانية للزبائن ، وكما يلي :

١– شخصية الزبون : يقصد بها أخلاقيات الزبون ، فكلما تمتع الزبون بشخصية نزيهة وسمعةَ طيبة في الأوساط المالية ، كلما أدىَ ذلك على أقناع المصرف بمنحهِ الائتمان المطلوب (عبد الهادي ، ٢٠١٦ : ١٦) .

٢– رأس المال : ونعني بهِ ملاءة المركز المالي للزبون حيث يتم تحليل القوائم المالية للزبون من قبل المصارف ، لتتأكد بواسطتها من سلامة مركزهُ المالي (محمد ، ٢٠١٨ : ٣٥) .

٣– القدرةَ : وهي تدل الى مقدرة الزبون على دفع الدينّ والتي من خلالها يستطيع تسديد مديونيتهِ أتجاه الدائن .

٤– الظروف المحيطة : وهو دراسة مدىَ تأثير الظروف المحيطة في النشاط المطلوب تمويلهِ من الزبون (عبيد ، ٢٠٠٩: ٢٣) .

٥– الضمان : ويقصد بها الموجودات التي يضعها الزبون المحتمل تحت تصرف المصرف الذي سيمنح الأئتمان كضمان مقابل حصولهِ على الأئتمان (السيد ، ٢٠١٤ :٤٥) .

المحور الثاني : السيولة المصرفية :

اولاً– مفهوم السيولة المصرفية : تُشير السيولة الى مقدار النقدية التي تحتفظْ بها المصارف أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقد وبدون أن تفقد أي خسائر في قيمتها (الخفاجي ، ٢٠١٩ : ٦٧) . وتعني أحتفاظ المصرف بجزء من أصولهِ على شكل نقد سائل وذلكَ لمواجهة أي زيادة في سحب الودائع (عماري ،٢٠١٧ :٦) . هي قدرة المصرف على زيادة الأموال في أصولهِ والوفاء بالتزاماتهِ عندما تستحقّ (Mohamad, 2016;6) .

بناءاً على ماتقــدم يمكن القول بأن الســيولة هي عبارةَ عن ما يملكهُ المصرف من نقد يخول لهُ إمكانية مجابهةْ سحوبات وطلبات الزبائن في الوقت المناسب .

ثانياً- أهمية السيولة المصرفية : تكمنْ أهمية السيولة لدىَ المصارف فيما يلي :

١- تقومْ السيولةَ بالتخفيض من المخاطر التي تنشأ نتيجةَ حدوثْ عجز في السيولةَ المصرفية .

٢- تعزيزْ الثقةَ بالمؤسسة المالية من المتعاملين معها من مودعين ومقترضين منها (رمضان و جودة ، ٢٠٠٦ : ١٠٠) .

٣- السيولة تُبعد المصرف عن خطر الافلاس .

٤- تجنب المصرف اللجوء الىَ الأقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرىَ .

٥- الأستثمار في المجالات ذاتَ المخاطر الأقل والعائد الكبير (علي ، و عبيد ، ٢٠١٥ :٦٣) .

ثالثاً- العوامل المؤثرة في السيولةَ المصرفية : إنّ السيولةَ المصرفية دائماً في تغير وأن من أهم العوامل المؤثرةَ فيها هي:

١- عمليات السحب والأيداع على الودائع :

تــؤدي عمليات السحب على الودائــع لغرض أنجازْ المعاملات اليومية إلىَ تخفيض النــقدية وبالتالي يؤدي ذلكَ تخفيضّ السيولة لدى المصرف ، على العكسّ من ذلكَ فإنّ عمليات الإيداع تَعمل على تحسين السيولةَ .

٢- توجيهــات البنك المركزي بالنــسبة للمصــارف : يتمــتع البنك المركزي بقدرتهِ على التأثير في الســيولة المصرفية ، إذ يستــطيع تقليصْ الارصدة النقديةَ المتوفرة لدىَ المصارف ، ومن ثم تخفيض سيولتها ، والعكسْ من ذلك إذا هدف الىَ التوسع بعرضْ النقد مما يزيد من السيولة المصرفية (Adebayo ed al ,2011;30) .

٣- رصــيد عمليات المقــاصة بين المــصارف : بمعنىَ أن سيولة المصرفْ التجاري تزداد إذا رصيد حسابهُ الجاري ظهر دائن لدىَ البنك المركزي نتيجةَ تسوية حساباتهِ مع حسابات المصارف التجارية الأخرىَ ، وعندما يظهر رصيدهُ لدى البنك مديناً نتيجةَ المقاصة تنخفض الموارد النقدية للمصرف التجاري .

٤- درجة الوعي المــصرفي لدىَ الجمهورْ : يلاحظ في البلدان النامــية أنخفاضْ درجة الوعي المصرفي لدىَ سكانها ، أذ يفضلون عدم أيداع أموالهم لدىَ المصرف وأن تكون أموالهم تحت أيديهم ، على عكسْ البلدان والمجتــمعات المتقدمة (المطيري ، و الاسدي ، ٢٠١٦ :١٠٥) .

رابعــاً- مخــاطر الســيولةَ المصــرفية :إن مــمارسة النشــاط اليــومي للمصــارف يولــد عنــهُ أربــاح يتحصــلْ عليهــا المصــرف ، لكــن فــي المقابــل فــإن هــذا الأخيــر لــيس ببــعيد عــن تعرضــهُ لعــدد مــن المخــاطر وعلــى رأســها مخــاطر السيــولة (ســيف الاســلام ، ٢٠١٩ :٣٠) . يتحــتمْ علــى المصــارف مضــاعفةْ جهودهــا لتحــقيق التــوازن بــين المخــاطرة وأرضــاء كــلاً مــن المساهمــين فيهــا والمودعــين لــديها ، ويــحدث هــذا الخطــر عنــدما يقــرر المودعــون علــى نحــو جمــاعي ســحب أمــوالهم علــى الفور أكثر ممــا لــدىَ المصــرف ، أو عنــدما يفشــل المقترضــون فــي الوفــاء بالتزاماتــهم تجــاه المــصارف Kumar and Yadav,2013:4) .

المبحث الثاني - الأطار العملي للبحث

المحور الأول : عرض النــتائج وتحليلها :لغرض الوصول إلى النــتائج المقبولةَ في موضوع هذا البحث ومعرفة أتجاهات العينةَ لكل بعد من أبعاد المتـــغير معايير الجدارة الأئتمانية تم تصــميم أســتمارة لنموذج أســتطلاعي لذلكَ الغرض ، وأســتخدام النســب والأوساط الحسابية والأنحرافات المعيارية ولمعرفة التجانس بين أفراد العينة تم أستخدام معامل الأختلاف .

معايير الجدارة الأئتمانية : وتتكون من مايلي :

١- شخصية المقترض : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمجموع فقراتْ هذا البعد (٢,٢١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٢) وهذا يعني بأن أجابات العينة في هذا البعد تتجه نحو (المطبق) وبأنحراف معياري (٠,٥٥) ، وهذا يشير الىَ أن أجابات افراد العينة حول هذا البعد كانت متجانسة ، وكما يلي :

جدول (١) وصف فقرات بُعد شخصية المقترض

الفقرات	مطبق		مطبق الى حدما		غير مطبق		الوسط	الأنحراف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي	المعياري
سمعة الزبون الأخلاقية .	٢٨	٣٥,٠	١٢	١٥,٠	٤٠	٥٠,٠	١,٨٥	٠,٩٢
عمر الزبون .	٣٧	٤٦,٣	٢٧	٣٣,٨	١٦	٢٠,٠	٢,٢٧	٠,٧٨
الغرض أو السبب من القرض .	٧٣	٩١,٣	٥	٦,٣	٢	٢,٥	٢,٨٩	٠,٣٩
التأكد من سجل السداد المدفوعات للزبون .	٣٢	٤٠,٠	٩	١١,٣	٣٩	٤٨,٨	١,٩١	٠,٩٤
تخضع معاملات منح الائتمان للزبائن ذوي القرابة والمعرفة الشخصية بالمصرف لموافقة مجلس الادارة .	٤٣	٥٣,٨	٢٥	٣١,٣	١٢	١٥,٠	٢,٣٩	٠,٧٤
يقوم المصرف بالأستعلام عن الزبون من البنك المركزي لمعرفة التزامهُ بتسديد التسهيلات الائتمانية .	٥٧	٧١,٣	١٠	١٢,٥	١٣	١٦,٣	٢,٥٥	٠,٧٦
أعتبار الأستعلام الأئتماني قاعدة أساسيةَ في أتخاذ القرار الائتماني .	٤٧	٥٨,٨	٣١	٣٨,٨	٢	٢,٥	٢,٥٦	٠,٥٥
يعتمدْ المصرف على الجدارة الائتمانية للزبون عند منحهِ الأئتمان .	٤٩	٦١,٣	٢٥	٣١,٣	٦	٧,٥	٢,٥٤	٠,٦٤
يمتلك المصرف تعليمات تحريرية صادرةً من البنك المركزي في مجال تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن .	٣١	٣٨,٨	١٤	١٧,٥	٣٥	٤٣,٨	١,٩٥	٠,٩١
الوسط الحسابي العام							٢,٢١	٠,٥٥

يشير الجدولْ أعلاه الى :

أ- أن الفقرةَ (الغرض أو السبب من القرض) تستحوذ على أكبر وسط حسابي (٢,٨٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٣٩) أي أن اتجاه عينة البحث نحو (المطبق) بنسبة (٩١,٣) .

ب- في حين كانت الفقرةَ (سمعةَ المقترضْ الأخلاقيةَ) هي الأقل للوسط حسابي (١,٨٥) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي وأنحراف معياري (١,٧٨) وكان أتجاه عينة البحث نحو (غير مطبق) بنسبة (٥٠%) ، ومما سبق من التحليل يشير الى أن :

(أولاً) – أهمية قيام المصارف بطلب الغرض أو السبب من طلب القرض من المقترض المحتمل ، وذلك للتأكد من قانونية الوجهة المطلوب لها التمويل .

(ثانياً)- تأكيد المصارف على التحقق من السمعة الأخلاقية للمقترض ، لغرض التعرف على القيم التي يتحلىَ بها الفرد والتي تعملْ على تعزيز مكانتهِ لدى المصرف .

٢- رأس مال المقترض : بلغَ مجموعْ قيمة الوسط الحسابي لهذا البُعد (٢,٣٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٢) وهذا يعني بأن أجابات العينة في هذا المحور متجهة نحو (المطبق) ، وبأنحراف معياري (٠,٤٨) وهذا يعني أن أجابات أفراد العينة متجانسة حول هذا البُعد ، وكما يلي :

جدول (٢) وصف فقرات بُعد رأس مال المقترض

الفقرات	مطبق		مطبق	الى حدما	غير	مطبق	الوسط	الأنحراف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي	المعياري
مقدار حجم رأس المال للمقترض .	٣٥	٤٣,٨	١١	١٣,٨	٣٤	٤٢,٥	٢,٠٢	٠,٩٣
يشترط المصرف فتح حساب للمقترض .	٥٨	٧٢,٥	١٥	١٨,٨	٧	٨,٨	٢,٦٤	٠,٦٤
تقديم حسابات مصدقة لآخر ثلاث سنوات .	٦٥	٨١,٣	١٤	١٧,٥	١	١,٣	٢,٨٠	٠,٤٣
قياس المؤشرات المالية للمقترض للتأكد من سلامة مركزه المالي .	٤٠	٥٠,٠	٣٣	٤١,٣	٧	٨,٨	٢,٤١	٠,٦٥
تطلب القوائم المالية لنشاط المقترض طول فترة القرض لمتابعة مركزهُ المالي .	٢٨	٣٥,٠	١٧	٢١,٣	٣٥	٤٣,٨	١,٩١	٠,٨٩
يعتبر رأس المال المرتفع للمقترض هو الذي يحميهِ من التقلبات الأقتصادية .	٥٥	٦٨,٨	١٨	٢٢,٥	٧	٨,٨	٢,٦٠	٠,٦٤
تعتبر القرارات الائتمانية المبنية وفقاً لأجراءات تحليل الجدارة الائتمانية للزبائن ذات تأثير فعال على سيولة المصرف	٥٢	٦٥,٠	١٨	٢٢,٥	١٠	١٢,٥	٢,٥٣	٠,٧١
الوسط الحسابي العام							٢,٣٦	٠,٤٨

يشير الجدول أعلاه الى مايلي :

أ- أن الفقرةَ (تقديم حسابات ختامية مصدقة لأخر ثلاث سنوات) تستحوذّ على أكبر وسط حسابي (٢,٨٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٤٣) أي أن أتجاه عينة البحث نحو (المطبق) بنسبة (٨١,٣ %) .

ب- في حينَ كانتْ الفقرة (تطلبْ القوائم المالية لنشاط المقترض طول فترة القرض لمتابعة مركزِهِ المالي) هي الأقل للوسط حسابي (١,٩١) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي وبأنحراف معياري (٠,٨٩) وكان أتجاه عينة البحثْ نحو (غير مطبق) بنسبة (٤٣,٨%) ، ومما سبق من التحليل يشير الىَ أن :

(أولاً) – ضَرورة تقديم حساباتْ ختامية مصدقة للشركةَ المقترضةَ لأخر ثلاث سنوات ، وذلك للتأكدّ من مدىَ متانة وسلامة مركزها المالي .

(ثانياً)- يستلزمْ قيام المصارف بطلب القوائم المالية للشركات المقترضة طول فترة عمرْ القرض لمتابعة مايستجد من تغيرات سلبية في حالة تلكؤ تلك الشركات مالياً .

٣- المقدرة المالية للزبائن : بلغَ مجموعّ قيمة الوسط الحسابي لهذا البُعد (٢,٤٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٢) وهذا يعني بأن أجابات العينة في هذا البُعد متجهة نحو (المطبق) ، وبأنحراف معياري (٠,٤٤) وهذا يعني أن أجابات أفراد العينة متجانسة حول هذا البُعد ، وكما يلي :

جدول (٣) وصف فقرات بُعد المقدرة المالية للزبائن

الفقرات	مطبق		مطبق	الى حدما	غير	مطبق	الوسط	الانحراف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي	المعياري
قيمة الائتمان الممنوح متوافقة مع الغرض من الائتمان .	٥٥	٦٨,٨	٢٣	٢٨,٨	٢	٢,٥	٢,٦٦	٠,٥٣
وجود مورد أخر للزبون .	٣٦	٤٥,٠	١٧	٢١,٣	٢٧	٣٣,٨	٢,١١	٠,٨٩
عدم وجود قروض متعثرة للزبون .	٤٣	٥٣,٨	٣١	٣٨,٨	٦	٧,٥	٢,٤٦	٠,٦٤
تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة طالبة الائتمان .	٥٤	٦٧,٥	١٤	١٧,٥	١٢	١٥,٠	٢,٥٣	٠,٧٥
ملائمة الائتمان المطلوب مع حجم نشاط الزبون .	٤٨	٦٠,٠	٢٥	٣١,٣	٧	٨,٨	٢,٥١	٠,٦٦
أعداد برنامج لسداد القرض .	٣٨	٤٧,٥	٢٠	٢٥,٠	٢٢	٢٧,٥	٢,٢٠	٠,٨٥
زيارة مكان شركة الزبون للتحقق من موجوداتها ومطلوباتها .	٣٣	٤١,٣	١٢	١٥,٠	٣٥	٤٣,٨	١,٩٨	٠,٩٣
المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركةَ دَور في تحديد مقدرتها على السداد .	٤٥	٥٦,٣	٣٣	٤١,٣	٢	٢,٥	٢,٥٤	٠,٥٥
الوسط الحسابي العام							٢,٤٢	٠,٤٤

يشير الجدول أعلاه الى :

أ- أن الفقرةَ (قيمةَ الائتمان الممنوح متوافقة مع الغرض من الائتمان) تستحوذْ على أكبر وسط حسابي (٢,٦٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٥٣) أي أن اتجاه عينة البحث نحو (المطبق) بنسبة (٦٨,٨%) .

ب- في حين كانت الفقرةَ (زيارةَ مكان الشركةَ طالبة الائتمان للتحقق من موجوداتها ومطلوباتها) هي الأقل للوسط حسابي (١,٩٨) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي وبأنحراف معياري (٠,٩٣) وكان أتجاه عينة البحث نحو (غير مطبق) بنسبة (٤٣,٨%) ، ومما سبق من التحليل يشير الىَ أن :

(أولاً) – أهمية تأكدّ المصرف من أن قيمة الائتمان الممنوح ملائمةَ للغرض من الائتمان ، وذلكَ لغرض التحقق من الوجود الفعلي للمشروع .

(ثانياً)- ضرورة قيام المصارف بزيارة مكان الشركة للتحقق من موجوداتها ومطلوباتها عن طريق سجلاتها المالية ، للتأكد من سلامة بياناتها المالية .

٤- الضمانات المقدمة : بلغْ مجموع قيمة الوسط الحسابي لهذا البُعد (٢,٥٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٢) وهذا يدل بأن أجابات العينة في هذا البُعد متجه صوب (المطبق) ، وبأنحراف معياري (٠,٣٨) ، وهذا يعني أن أجابات افراد العينة كانت متجانسة حول هذا البُعد ، وكما يلي :

جدول (٤) وصف فقرات بُعد الضمانات المقدمة

الفقرات	مطبق		مطبق	الى حدما	غير	مطبق	الوسط	الأنحراف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي	المعياري
التحقق من ملكية الضمانات المقدمة .	٦٣	٧٨,٨	١٥	١٨,٨	٢	٢,٥	٢,٧٦	٠,٤٨
التأكد من تسييل الضمانات المقدمة .	٥٤	٦٧,٥	٢٢	٢٧,٥	٤	٥,٠	٢,٦٣	٠,٥٨
طلبْ وثيقة التأمين على الضمانات العينية المقدمة .	٣٢	٤٠,٠	٢٣	٢٨,٨	٢٥	٣١,٣	٢,٠٩	٠,٨٤
أجراء تقييم دوري للضمانات المقدمة للتأكد من أستقرار قيمتها .	٤٢	٥٢,٥	١٥	١٨,٨	٢٣	٢٨,٨	٢,٢٤	٠,٨٨
تكون الضمانات حسب حجمْ الائتمان الممنوح للمقترض .	٤٧	٥٨,٨	٢٩	٣٦,٣	٤	٥,٠	٢,٥٤	٠,٥٩
سهولة تحويل الضمان الى نَقد سائل في حالة عدم التزام المقترض بسداد القرض .	٥٠	٦٢,٥	٢٤	٣٠,٠	٦	٧,٥	٢,٥٥	٠,٦٣
تكون الضمانات العينية والشخصية حسب حجمْ الائتمان الممنوح للشركة .	٥٢	٦٥,٠	٢٢	٢٧,٥	٦	٧,٥	٢,٥٨	٠,٦٣
قابلية نقل عائدية الضمان الى أي شخص عند الحاجةَ .	٤٩	٦١,٣	٢٥	٣١,٣	٦	٧,٥	٢,٥٤	٠,٦٤
توخي الدقةَ في تقدير جودة الضمانات يؤدي الىَ تجنب تعثر القروض .	٥٣	٦٦,٣	٢٤	٣٠,٠	٣	٣,٨	٢,٦٣	٠,٥٦
الوسط الحسابي العام							٢,٥٠	٠,٣٨

يشير الجدول أعلاه الى :

أ- أن الفقرةَ (التحقق من ملكية الضمانات المقدمة) تستحوذ على أكبر وسط حسابي (٢,٧٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٤٨) أي أن أتجاه عينة البحث نحو (المطبق) بنسبة (٧٨,٨%) .

ب- في حين كانت الفَقرتين (طلب وثيقة التأمين على الضمانات العينية المقدمة) هي الأقل للوسط حسابي (٢,٠٨) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٨٥) وكان أتجاه عينة البحث نحو (غير مطبق) وبنسبة (٤٠%) ، ومما سبق من التحليل يشير الىَ أن :

(أولاً) – يستلزمْ قيام المصرف بالتحققّ من ملكية الضمانات المقدمة من قبل الزبائن ، وذلكَ لأن الضمانات تعتبر من أهم أساليب الحمايةَ لمقابلةْ تعثر القروض .

(ثانياً)- قيام المصارف بالطلب من الزبائن وثيقة تأمين على الضمانات العينيةَ وذلكَ من أجلْ التقليل من خسارة حدوث الحوادث الطبيعية ، وكذلكَ لضمان أسترجاع المصرفّ لحقوقهُ في حالة حصول تلك الحوادث .

٥- الظروف المحـيطة : بلغْ مجموع قيمة الوسط الحـسابي لهذا البُعد (٢,٢٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضـي والبالغ (٢) وهذا يعـني بأن أجابات العـينة في هذا البُعد متجه نحو (المطبق) وبأنحراف معيـاري (٠,٥٣) وهذا يعني أن أجابات افراد العينة كانت متجانسة حول هذا البُعد ، وكما يلي :

جدول (٥) وصف فقرات بُعد الظروف المحيطة

الفقرات	مطبق		مطبق الى حدما		غير مطبق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
التعرف على طبيعة المشروع المراد تمويلهُ للمقترضين .	٤٣	٥٣,٨	٢٩	٣٦,٣	٨	١٠,٠	٢,٤٤	٠,٦٧
تحديد المصرف حجم التسهيلات الائتمانية التي ينوي تقديمها للزبائن بناءاً على الظروف المحيطةَ بالقطاعات الاقتصادية .	٥٢	٦٥,٠	٢٠	٢٥,٠	٨	١٠,٠	٢,٥٥	٠,٦٧
يعمل المصرف في ضمان معايير منح ائتمان سليمة للزبائن من خلال قيامهِ بتحديد القطاعات الاقتصادية المستهدفة .	٤٦	٥٧,٥	٢٩	٣٦,٣	٥	٦,٣	٢,٥١	٠,٦٢
دراسةُ ظروفْ البيئةَ المتواجدَ فيها نشاط المقترض .	٣٤	٤٢,٥	١٦	٢٠,٠	٣٠	٣٧,٥	٢,٠٥	٠,٩٠
دراسة تأثير العوامل البيئية والتنظيمية في نشاط المقترض .	٢٩	٣٦,٣	٢٤	٣٠,٠	٢٧	٣٣,٨	٢,٠٣	٠,٨٤
الوسط الحسابي العام							٢,٢٨	٠,٥٣

يشير الجدول أعلاه الى :

أ- أن الفقرةَ (تحديد المصرف حجم التسهيلات الائتمانية التي ينوي تقديمها للزبائن بناءاً على الظروف المحيطة بالقطاعات الأقتصادية) تستحوذ على أكبر وسط حسابي (٢,٥٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٦٧) أي أن أتجاه عينة البحث نحو (المطبق) بنسبة (٦٥%) .

ب- في حين كانت الفقرةَ (دراسة تأثير العوامل البيئية والتنظيمية في نشاط المقترض) هي الأقل للوسط حسابي (٢,٠٣) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي بأنحراف معياري (٠,٨٤) وكان أتجاه عينة البحث نحو (المطبق) وبنسبة (٣٦,٣ %) ، ومما سبق من التحليل يشير الى أن :

(أولاً) – أهميةْ تحديد المصرف لحجم التسهيلات الائتمانية التي ينوي تقديمها وفقاً للظروف القطاعات الأقتصادية المختلفةَ ، حيث تساعد على تحديد حاجة كل قطاع من الأموال اللازمة لتطويرهِ .

(ثانياً)- ضرورةْ دراسة تأثير العوامل البيئية والتنظيمية المتعلقةَ بنشاط المقترض ، لأن نشاط الزبون يتأثر بهذهِ العوامل لأنها تحيط بهِ وبالتالي تتأثر قدرتهِ على تسديد الأئتمان الى المصرف .

المحور الثاني : اختبار فرضيات الارتباط والانحدار للدراسة :

أولاً : أختبار الفرضية الرئيسية الاولى والقائلة :

١- **فرضية H0:** (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ونسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث)

٢- **الفرضية H0:** (توجد علاقة تاثير ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ونسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث) حيث إن :

$$Y=a+bx1+bx2+bx3+bx4+bx5+ei$$

Y: تمثل نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي

X1: تمثل شخصية المقترض

X2: تمثل رأس المال للزبون

X3: تمثل المقدرة المالية للزبائن

X4: تمثل الضمانات المقدمة

X5: تمثل الظروف المحيطة بالزبون

تـم أعتـماد نسـبة القـروض المتعثـرة كمتـغير تـابع فـي هـذه المـعادلة ، لمـا لهـا مـنّ علاقـةَ مباشـرة مـع معـايير الجـدارة الائتـمانية إذ أن أي تقـصير مـن قبـل المـصرف فـي الإخـذ بنـظر الاعتبـار معايـير الجـدارة الائتـمانية او عـدم الدقـة فـي أعتمادها يؤدي الى زيادة في القروض المتعثرة وهذا ماسيتم أثباتهُ من خلال الأتي :

جدول(٦) معامل الأرتباط بين معايير الجدارة الائتمانية ونسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة البحث

		Y	x1	x2	x3	x4	x5
Pearson Correlation	Y	1.000	.004	-.082-	-.045-	.079	-.082-
Sig. (1-tailed)	Y	.	.490	.308	.391	.315	.306
N	Y	40	40	40	40	40	40

تبين من خلال الجدول (٦) مصفوفة الأرتباط ، مع علاقة الأرتباط بين المتغير التابع Y نسبة القروض المتعثرةَ الى الائتمان النقدي ، والمتغيرات المستقلة معايير الجدارة الائتمانية X وكانت النتائج تشير الى ان عدم وجود ارتباط بين كل مفردة من معايير الجدارة الائتمانية X1....X5 ، ونسبة القروض المتعثرة من خلال ملاحظة نوع الارتباط (Sig) أذ أن جميعها إكبر من 0.05 .

جدول(٧) قيم معامل الارتباط بين معايير الجدارة الائتمانية ونسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة البحث

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.527[a]	.278	.172	28.88

a. Predictors: (Constant) : x1, x2 , x3 , x4 , x5

b. Dependent Variable: Y

تشير نتائج جدول (٧) الى ملخص النموذج قيم معامل الأرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فأن معامل الأرتباط البسيط R قد بلغَ (0.527) بيَنما بلغ معامل التحديد R^2 (0.278) في حين بلغ معامل التحديد المصحح R^{2-} (0.172) ، مما يعني بأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 0.527 من التباين في نسبة القروض المتعثرة والخطأ المعياري 28.88 ، وهذا يدلْ بقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة **بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ونسبة القروض المتعثرة الىَ الائتمان النقدي في المصارف التجاريةَ الخاصةَ عينةّ البحث .**

جدول(٨) تحليل التباين بين معايير الجدارة الائتمانية ونسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة البحث

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10829.961	5	2165.992	2.617	.042[b]
	Residual	28136.721	34	827.551		
	Total	38966.683	39			

اما جدول (٨) تحليل التباين والذي يمكن من خلالهُ معرفة القوة التفسيرية F وكان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F المحسوبةَ بقيمة (2.617) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوىَ دلالة (٠.042) وهو أقل من 0.05 ودرجة حرية (٦،١) مما يدل على

أن نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضيةَ البديلةَ ، أي أن الأنحدار معنوي ولا يساوي صفر أي **توجد علاقة تأثير بين المتغير التابع نسبة القروض المتعثرةَ الى الائتمان النقدي وبين المتغيرات المستقلة معايير الجدارة الائتمانية .**

جدول (٩) قيم الثابت ومعاملات الأنحدار بين معايير الجدارة الائتمانية ونسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة البحث

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-151.814-	105.875		-1.434-	.161
	x1	.513	1.383	.145	.371	.713
	x2	-5.134-	2.197	-1.279-	-2.336-	.026
	x3	-4.312-	2.016	-.643-	-2.139-	.040
	x4	10.959	3.301	1.751	3.320	.002
	x5	-.344-	1.498	-.074-	-.229-	.820

من خلال الجدول (٩) يمكننا التعرف بقيمة الثابت ومعاملات الأنحدار ودلائلها الأحصائية للمتغيرات المستقلة وحسب أختبار t عند مستوىَ معنوي $P\leq0.05$ ، وعليهِ يمكن التَوصل الىَ معادلة الأنحدار بأستخدام Beta غير المعيارية (الحد الثابت) وهي معاملات المسار Path coefficients

$$Y = -151.814 + 0.513\ X1 + (-5.134)\ X2 + (-4.312)\ X3 + 10.959X4 + (-0.344)X5$$

ثانياً : أختبار الفرضية الرئيسية الثانية والقائلة :

١- فرضية H0: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ومؤشر السيولة النقدية في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث)

٢- فرضية H0: (توجد علاقة تأثير ذات دلالة أحصائية بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ومؤشر السيولة النقدية في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث)

$$Y1=a+bx1+bx2+bx3+bx4+bx5+bx6+ei$$

Y1: يمثل مؤشر السيولة النقدية

X1: تمثل شخصية المقترض

X2: تمثل رأس المال للزبون

X3: تمثل المقدرة المالية للزبائن

X4: تمثل الضمانات المقدمة

X5: تمثل الظروف المحيطة بالزبون

X6: تمثل نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي متغير ضابط

جدول(١٠) معامل الارتباط بين معايير الجدارة الائتمانية و مؤشر السيولة النقدية للمصارف عينة البحث

		y1	x1	x2	x3	x4	x5	x6
Pearson Correlation	y1	1.000	-.172-	-.217-	.219	-.060-	-.015-	-.168-
Sig. (1-tailed)	y1	.	.144	.090	.087	.357	.463	.150
N	y1	40	40	40	40	40	40	40

تبين من خلال الجدول(١٠) مصفوفة الأرتباط ، علاقة الأرتباط بين المتغير التابع Y1 مؤشر السيولة النقدية ، والمتغيرات المستقلة معايير الجدارة الائتمانية X1…X5 و X6 نسبة القروض المتعثرة ، وكانت النتائج تشيرّ الىَ أن عدم وجود أرتباط بين كل مفردة من معايير الجدارة الائتمانية X1…X5 ونسبة القروض المتعثرة الى السيولة النقدية من خلال ملاحظة نوع الارتباط (Sig) أذ أن جميعها أكبر من 0.05 .

جدول(١١) قيم معامل الارتباط بين معايير الجدارة الائتمانية ومؤشر السيولة النقدية للمصارف عينة البحث

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.707[a]	.500	.409	27.18367

a. Predictors: (Constant) : x1, x2, x3, x4 , x5, x6

b. Dependent Variable: y1

تشير نتائج جدول (١١) الىَ ملخصّ النموذجْ لقيم معامل الأرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلةَ فأن معامل الأرتباط البسيط R قدّ بلغَ (0.707) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.500) في حين بلغَ معامل التحديد المصحح R^{2-} (0.409) ، مما يعني بأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 0.707 من التباين في مؤشر السيولةَ النقدية والخطأ المعياري 27.184 ، وهذا يدل بقبول الفرضية الصفرية ورفضّ الفرضيةَ البديلةَ ، أي توجد علاقة أرتباط ذاتَ دلالةْ أحصائيةّ بين معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ومؤشر السيولة النقدية في المصارف التجارية الخاصةَ عينة البحثّ .

جدول(١٢) تحليل التباين بين معايير الجدارة الائتمانية و مؤشر السيولة النقدية للمصارف عينة البحث

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24337.620	6	4056.270	5.489	.000[b]
	Residual	24385.406	33	738.952		
	Total	48723.026	39			

a. Dependent Variable: y1

b. Predictors: (Constant) : x1, x2 x3 , x4 , x5 , x6

اما جدول (١٢) تحليل التباين والذي يمكن من خلالهُ معرفة القوة التفسيرية F وكان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F المحسوبة بقيمة (5.489) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوىَ دلالةَ (٠.٠٠٠) وهو أقل من 0.05 ودرجة حرية (٦،١) وهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضيةَ البديلة ، أي أن الانحدار معنوي ولا يساوي صفر **أي توجد علاقة تأثير بين المتغير التابع مؤشر السيولة النقدية وبين المتغيرات المستقلة معايير الجدارة الائتمانية .**

جدول (١٣) قيم الثابت ومعاملات الانحدار بين معايير الجدارة الائتمانية و مؤشر السيولة النقدية للمصارف عينة البحث

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-205.681-	103.028		-1.996-	.054
	x1	.757	1.309	.191	.578	.567
	x2	-7.303-	2.237	-1.627-	-3.265-	.003
	x3	5.493	2.029	.733	2.707	.011
	x4	1.545	3.590	.221	.430	.670
	x5	2.738	1.417	.524	1.932	.062
	x6	-.272-	.162	-.243-	-1.678-	.103

من خلال الجدول (١٣) يمكننا التعرف بقيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلائلها الأحصائية للمتغيرات المستقلة وحسب أختبار t عند مستوىَ معنوي $P\leq0.05$ ، وعليهِ يمكن التوصل الى معادلةْ الأنحدار بأستخدام Beta غير المعيارية (الحد الثابت) وهي معاملات المسار Path coefficients

$$Y1 = -205.681 + 0\ .757X1 + (0\ -7.303-)\ X2 + 5.493X3 + 1.545X4 + (\ -.272)\ X5$$

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً– الأستنتاجات :

١– عدم وجود تعليمات صادرةَ من قبل البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بأعتمادْ نموذج لمعايير الجدارة الأئتمانية للزبائن ، أذ لوحظّ بأن المصارف تسْتند على ضوابط بهذا الخصوصْ تتباين من مصرفٍ الى أخر .

٢– تَختلف المصارف التجارية الخاصةَ فيما بينها في درجة تحفظها لمنحْ القروض ومستوى حجم القروض المتعثرةَ لديها تبعاً لتشددها في دراسةْ معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن .

٣– ضعفْ مستوىَ المعرفةَ والكفاءةَ لدىَ أدارات الأقسام الأئتمانية في المصارف ، بأهمية ودور معايير الجدارة الأئتمانية لكونها وسيلة أساسية لتحسين مستوى الأنشطة الأئتمانية التي تمنحها المصارفْ .

٤– تعددْ نوع الضمانات العينيةَ والشخصيةَ المقدمةَ الى المصرف ، ساعدْ في تحسنْ مستويات نسب السيولةَ المصرفية ، وذلكَ لسهولة تسييل هذه الضمانات .

ثانياً– التوصيات :

١– قيام البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات بخصوص معايير الجدارة الائتمانية للزبائن ، من أجل أعتمادها من قبل المصارفْ ، لمىَ لذلكَ من أثرٌ كبيراً على التقليل من المخاطر الأئتمانية .

٢– يستلزمْ على المصارف التجارية التي تشهدّ أرتفاعاً ملحوظاً في تعثر القروض الممنوحةَ ، الأهتمام في تقييم معايير الجدارة الأئتمانية للزبائن للتخفيف من القروض المتعثرةَ .

٣– يستوجبْ علىَ المصارف التركيزْ على التدريب والتطوير المستمرْ للموارد البشرية لديها خصوصاً العاملينَ فيما يتعلقْ بنواحي قياسْ وتصنيف الجدارة الائتمانية للزبائن .

٤- يستلزمْ قيام المصارف بالأصرار على طلبْ وثيقة التأمين على الضمانات العينية المقدمة من قبل زبائنها ، الأمر الذي يعزز الزيادة في الأمان لحقوق المصرفْ .

المصادر :

١- رمضان ، زياد ، و جودة ، محفوظ (الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك) دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٦ .

٢- العمار ، رضوان ، و قصيري ، حسين (دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (٣٧) ، العدد (٢) ، ٢٠١٥ .

٣- السيد ، هند محمد محمد ، رسالة (دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف) مقدمة لنيل درجة الماجستير في أدارة الأعمال ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ، ٢٠١٤ .

٤- علي ، علي جيران ، عبيد ، علي نوري (تأثير السيولة على أداء محافظ الاسهم العادية) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١٧) ، العدد (٣) ، ٢٠١٥ .

٥ – الاسدي ، خولة طالب جبار ، و المطيري ، حسين محسن توفيق (السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة) مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد (١١) ، العدد (٣٧) ، الفصل الرابع ، ٢٠١٦ .

٦- عبد الهادي ، أحمد ، (دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني) ، رسالة أعّدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية– جامعة تشرين– قسم العلوم المالية والمصرفية ، ٢٠١٦ .

٧- محمد ، مريم سلام ، رسالة (امكانية توظيف أداة التوريق في تخفيض المخاطرة الائتمانية للمصارف التجارية) تقدمت بـها إلى مجلس كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير ـ في علوم إدارة الصيرفة والتمويل ، ٢٠١٨ .

٨- عبيد ، فداء عدنان ، أطروحة (قياس مخاطر الائتمان المصرفي و الإفصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية) ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،٢٠٠٩ .

٩- بن شنب ، محمد أمين ، (معايير منح القروض البنكية مع دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة المدية BEA) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس عالي في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي بحي فارس ، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ٢٠٠٨ .

١٠- الخفاجي ، مريم حفظي حمزة ، رسالة (تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف) مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المصارف ، (٢٠١٩) .

١١- عماري ، بشير، رسالة (أثر مخاطر القروض على السيولة المالية للمصرف) مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستيرمن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مصارف ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

١٢- سيف الاسلام ، بن سعدون ، رسالة (أثر السيولة على الربحية في البنوك التجاري) مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ٢٠١٩ .

13. APOSTOLIK , RICHARD , and , others , (2009) , (Foundations of Banking Risk ; An Overview of Banking) in Canada .
14. Motwani , Anand (2018) (Predicting Credit Worthiness of Bank Customer with Machine Learning) , International Journal of Computer Sciences and Engineering .
15. Adebayo , Olagunju, and , David , Adeyanju Olanrewaju , Samuel , Olabode Oluwayinka ,(2011) , (Management and Commercial Banks' Profitabilityin Nigeria) , Redeemer's University , Research Journal of Finance and Accounting Vol 2, No 7/8 .
16. Kumar , Manish , Yadav, Ghanshyam Chand.(2013) (LIQUIDITY RISK MANAGEMENT IN BANK) Journal of Management & Research, Volume 7, Issue 2/4.
17. Mohamad , Amer, (2016) , (Determinants of Banks Liquidity: Empirical Evidence on Turkish Banks) , Submitted to the Institute of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Science in Banking and Finance Eastern Mediterranean University , Gazimağusa, , North Cyprus .